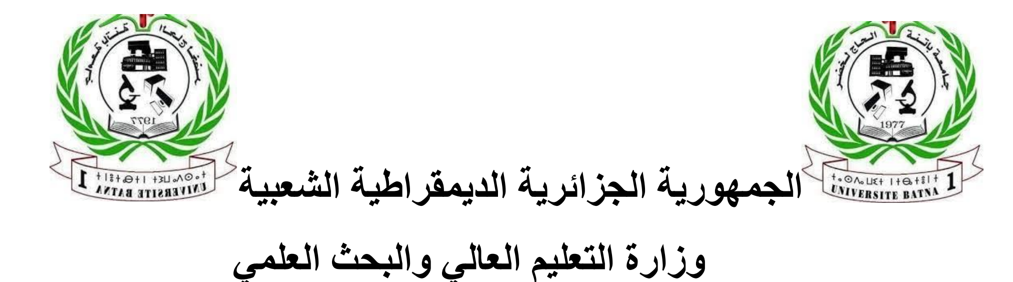


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر 1 - باتنة -

- كلية : علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- التخصص : إدارة موارد بشرية
- الفوج :

المقياس: البيئة الدولية للمؤسسة

أزمة الديون السيادية

من اعداد :

شبيلة شيماء

محمدي ذكرى

بن دحمان اشواق

دافري اكرام

تحت اشراف :

اسمهان قرزة

السنة الجامعية: 2023- 2024

خطة البحث :

مقدمة

المبحث الأول : ماهية أزمة الديون السيادية

- المطلب الاول : تعريف أزمة الديون السيادية
- المطلب الثاني: مراحل وأسباب أزمة الديون السيادية
- المطلب الثالث: آثارألازمة في أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو

المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والحلول المقترحة للخروج منها

- المطلب الاول : دول منطقة اليورو المتضررة من ألازمة
- المطلب الثاني : تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاتحاد الأوروبي
- المطلب الثالث : دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية

خاتمة

قائمة المصادر و المراجع

مقدمة :

تطورت أزمة الديون السيادية لتصبح واحدة من أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهت الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة. يعود جذور هذه الأزمة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت على عدة دول أوروبية، مما أدى إلى تراكم الديون السيادية وتفاقم الوضع المالي لبعض الدول.

في ظل تلك الظروف، يثير السؤال حول كيفية تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على مستقبل الاتحاد الأوروبي واستقرار الاقتصاد العالمي؟ وهل توجد استراتيجيات فعّالة تم اتباعها للتعامل مع هذه الأزمة وتفادي تكرارها في المستقبل؟

هذا البحث يستكشف الأسباب وراء أزمة الديون السيادية ، و التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الأزمة على الدول المتأثرة وعلى الاتحاد الأوروبي بشكل عام. كما سيناقش البحث السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها أو التي يمكن اتخاذها للتصدي لهذه الأزمة وتفادي تكرارها في المستقبل

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية اتخاذ إجراءات فعّالة لحل أزمة الديون السيادية للحفاظ على استقرار الاتحاد الأوروبي والحد من تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

المبحث الأول : ماهية أزمة الديون السيادية

- **المطلب الاول : تعريف أزمة الديون السيادية :**

يعرف الدين السيادي أيضا على أنه دين مترتب على دولة ذات سيادة مرتبطة بملاءيها المالية. مقوم بعملة غير العملة المحلية والتي غالبا ما تكون عملة دولية، وتتمثل الديون السيادية "sovereing debts" في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع للمستثمرين من خارج الدولة أي شكل من أشكال الإقتراض، ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من نقد أجني والذي يسمح لها بذلك، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الإنتماني في سوق الإقتراض .

و هي تلك الأزمة التي تحدث إما جراء توقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة.

أزمة الديون السيادية هي أزمة مالية واقتصادية طاحنة ضربت عدة دول في منطقة اليورو في الفترة من العام 2009 وحتى منتصف العشرينيات. بدأت الأزمة مع تفاقم الديون الحكومية في دول مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وأيرلندا، مما أثار قلقاً كبيراً حيال استقرار الاتحاد الأوروبي واليورو.

أسباب الأزمة تعود إلى عدة عوامل، منها تفشي الديون العامة في بعض الدول نتيجة لإنفاق زائد وهبوط في الإنتاجية الاقتصادية وقلة التنافسية. كانت هناك أيضًا مشكلات هيكلية داخلية في بعض الاقتصادات، مثل نقص التنويع الاقتصادي وضعف قطاعات معينة، بالإضافة إلى التحديات السياسية والتعقيدات في إدارة الديون والعجز في الحكم.

هذه الأزمة أدت إلى تدهور ثقة الأسواق المالية في قدرة هذه الدول على سداد ديونها، مما أثر على تكاليف اقتراضها وزاد من ضغوط الديون المستديمة. تطلب حل الأزمة تدخلاً من الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي من خلال تقديم مساعدات مالية وتطبيق سياسات تقشف وإصلاحات اقتصادية هيكلية في الدول المتأثرة.

هذه الأزمة كان لها تأثير كبير على الاقتصادات الأوروبية والعالمية بشكل عام، وعمليات التعافي والإصلاح استمرت لفترة طويلة[1].

[1] خالد أحميمة، لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و أثارها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات 1 المالية والمحاسبية، مجلد ،01 عدد ،09 جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر ، ،2017 ، ص : .531

- **المطلب الثاني: مراحل وأسباب أزمة الديون السيادية:**

أولا : أسباب أزمة الديون السيادية :

أزمة الديون السيادية نشأت من مجموعة من العوامل المتراكمة التي أدت إلى تدهور حالة الديون والاقتصاد في عدة دول أوروبية. بعض الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة تشمل:

ضعف التنافسية ونقص الإنتاجية :في بعض الدول، كان هناك تدهور في القدرة التنافسية ونقص في الإنتاجية، مما أثر على القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي وزاد من صعوبة سداد الديون.

تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 :تأثرت العديد من الدول الأوروبية بشدة بالأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي وضعف النمو الاقتصادي، وهو ما زاد من صعوبة إدارة الديون وسدادها.

عجز الميزانية وإنفاق زائد :في بعض الحالات، كان هناك عجز كبير في الميزانية الحكومية وإنفاق زائد على الإنفاق العام والبرامج الاجتماعية دون توفير مصادر تمويل مستدامة.

هيكل اقتصادي ضعيف :في بعض الدول، كانت هناك مشاكل هيكلية في الاقتصادات مثل نقص التنويع الاقتصادي، والاعتماد الزائد على قطاعات محددة دون تطوير القطاعات الأخرى.

مشاكل سياسية وإدارية :بعض الدول كانت تعاني من مشاكل سياسية وإدارية تعقدت من قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة وتنفيذ الإصلاحات الضرورية.

تعمل هذه العوامل معًا على زيادة تحميل الديون وتقليل القدرة على سدادها، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في تلك الدول وتأثيرها على الاقتصاد الأوروبي والعالمي بشكل عام[2].

ثانيا : مراحل أزمة الديون السيادية :

أزمة الديون السيادية شهدت عدة مراحل متتالية تمثلت في تطور الأزمة وتفاقمها عبر السنوات. إليك نبذة عن المراحل الرئيسية:

---

[2] رحال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد ألاوروبي في إدارة ازمة الديون السيادية ألاوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد ،09 عدد ،09 جامعة محمد خيضر بسكرة، ،2016 ص: 131

تفاقم الديون السيادية :بداية الأزمة كانت مرتبطة بتفاقم الديون الحكومية في عدة دول أوروبية مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال وأيرلندا. زادت تكاليف الاقتراض لهذه الدول وأصبحت الديون غير قابلة للسداد بسهولة.

تفشي القلق والتشكيك :زاد القلق بشأن قدرة هذه الدول على سداد ديونها، مما أدى إلى تزايد التشكيك في استدامة اقتصاداتها وقدرتها على البقاء في منطقة اليورو دون التأثير على العملة الموحدة.

التدخل الدولي والمساعدات المالية :تدخلت العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي لتقديم مساعدات مالية للدول المتأثرة بهدف تفادي الانهيار المالي وتقليل الضغوط على الديون.

تبني سياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي :اضطُرت العديد من الدول إلى تبني سياسات تقشفية صارمة وإصلاحات هيكلية لتقليص العجز الميزاني وتحسين الإدارة المالية، وهذه السياسات أثرت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

تأثير على الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي :كان للأزمة تأثير كبير على استقرار الاتحاد الأوروبي بشكل عام، وزادت الشكوك حول قدرته على التكيف والتوحيد الاقتصادي. كما تأثرت الأسواق العالمية بتطورات الأزمة والتقلبات في أسواق الديون الدولية.

هذه المراحل لم تكن خطوات محددة بل كانت تطورات متشابكة تعكس تعقيدات الأزمة والجهود المستمرة لحلها وتفادي تبعاتها السلبية[3].

[3] محمد سعيد محمد الزملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية،مصر2011، ، ص 181

- **المطلب الثالث: آثار ألازمة في أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو :**

كان للأزمة أثار اقتصادية ضارة كبيرة، ووجهت اللوم إلى النمو الاقتصادي الضعيف بمنطقة لاتحاد الأوروبي ككل وكان لها تأثير سياسي على الحكومات الحاكمة في 10 من أصل 19 بلد بمنطقة اليورو مما أسهم في تحولات السلطة في اليونان، ايرلندا، فرنسا، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، بلجيكيا، هولندا وكذلك خارج منطقة اليورو في المملكة المتحدة." والتي يمكن تلخيصها فيمايلى :

1 –أثر الأزمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة اليورو: شهد الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة اليورو تراجعا مع بداية أزمة الديون السيادية وتطورها، وهو ما أدى أيضا الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

2 –أثر الأزمة في معدلات البطالة: بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو معدل 10.1% في سنة 2016 بعد أن كان 7.20% سنة 2008. وسجلت اعلى مستوى لها سنة 2013. وعليه فارتفاع معدلات البطالة أثناء هذه الأزمة سببه يعود الى خطط التقشف المعلن عنها في الدول الواقعة تحت الأزمة والتي يكون أولى ضحاياها عادة العمال .

3– أثر الأزمة في الميزان التجاري: تراجعت نسبة العجز في الميزان التجاري في منطقة اليورو من 70 مليار يورو سنة 2010 إلى ما يقارب 1 مليار يورو فقط سنة 2013، وسبب ذلك هو الانخفاض المستمر لسعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية في العالم، الأمر الذي ساهم بدوره في زيادة الصادرات، ما أدى بالمجمل الى حدوث فائض في الميزان التجاري خلال السنوات من 2014 حتى 2016. وسجل أعلى مستوى له سنة 2016 بقيمة 18.4 بليون يورو، ومجمل هذا التحسن يعود لتحسن حجم الصادرات الألمانية للخارج.

4 –تراجع قيمة اليورو: هبط اليورو إلى أدنى مستوياته أمام الدولار بسبب المخاوف ازاء مستقبل منطقة اليورو.

5– أثر الأزمة على معدل التضخم: أخذ معدل التضخم في منطقة اليورو بالمؤشر الموحد لأسعار المستهلكين بالتراجع بمستويات مقلقة، كما يتوقع بقاؤه محدودا بسبب مدى المجال الذي يفسحه الاقتصاد

وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الضغوط على الأجور، ويمكن ان تؤدي مخاطر التضخم المرتفع الى اعاقة الجهود المبذولة في اقتصاديات هذه الدول للحيلولة دون المزيد من الارتفاع في مديونتها المرتفعة كنسبة منوية من الناتج المحلي الاجمالي. كما أن انخفاض معدل التضخم يعزز القلق في حدوث كساد اقتصادي يتسبب في احجام الأفراد والشركات عن شراء السلع والاستثمارات انتظارا لمزيد من انخفاض الأسعار، وهو ما من شأنه أن يؤدي الى كبح الانتعاش الاقتصادي في اوروبا .

6 -أثر الأزمة على التجارة الدولية والتجارة البينية لدول لاتحاد: لم تتأثر مكانة الاتحاد الاوروبي بالأزمة وبقي يحافظ على المكانة الأولى التجارية في العالم، رغم انخفاض التجارة في الفترة 2016-2010 .كما حقق الاتحاد موقفا قويا من خلال العمل ككتلة واحدة على الساحة العالمية .

7 -أثر الأزمة على الاستثمار في لاتحاد لأوروبي: الاستثمار العام في الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو ضعيف بسبب السياسة المالية العامة وغير المتوازنة أي سياسة التقشف، حزم الانقاذ، زيادة الضرائب... الخ، والتي أثرت بشكل كبير على لانفاق الرأسمالي، فالاستثمار في الاعمال التجارية ضعيف تعيقه المستويات المرتفعة لتدهور ديون الشركات، وديون الدول الأوروبية وضعف موازناتها، لاسيما من خلال استمرار عدم التجانس والتنظيم بين أنظمة دول الاتحاد.[4]

---

[4] محمد نزهان محمد سهو، مجلة الادارة والاقتصاد، الازمات المالية العالمية الراهنة،المفهوم والأسباب والتداعيات،العدد ،83 مقبول للنشر 24-04-2010

المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والحلول المقترحة للخروج منها

- **المطلب الاول : دول منطقة اليورو المتضررة من ألازمة :**

بعض الدول في منطقة اليورو تأثرت بشكل كبير من أزمة الديون السيادية التي واجهت الاتحاد الأوروبي. بينما تأثرت جميع الدول الأعضاء إلى حد ما، إلا أن بعض الدول شهدت آثاراً أكبر نتيجة الضغوط المالية والاقتصادية. هذه بعض الدول التي تأثرت بشكل كبير:

أولا : اليونان :

- **أسباب الأزمة:**

تضخم الديون :تراكمت ديون اليونان بشكل كبير في فترة طويلة، مما زاد من حجم الديون الحكومية بشكل هائل.

تلاعب بالبيانات المالية :كشفت التحقيقات أن الحكومة اليونانية في السابق كانت تقوم بتلاعب في البيانات المالية لتبدو أوضاعها أفضل مما هي عليه فعلياً.

ضعف النمو الاقتصادي :شهدت اليونان تباطؤاً اقتصادياً مستمرًا وضعفًا في القدرة التنافسية، مما أثر على القدرة على تحمل الديون.

- **تأثيرات الأزمة:**

تطبيق برامج التقشف :كانت الشروط للحصول على المساعدات الدولية تتضمن برامج تقشفية صارمة تتضمن خفضات في الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

ارتفاع معدلات البطالة :شهدت اليونان معدلات بطالة مرتفعة جداً، حيث أثرت الإجراءات التقشفية على القطاعات الاقتصادية والوظائف.

تدهور الخدمات العامة :شهدت الخدمات العامة في اليونان تدهورًا بسبب قيود الإنفاق وتقليص الإنفاق الحكومي.

تم تبني سلسلة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية الصعبة للتعامل مع هذه الأزمة. وعلى الرغم من أن هناك تحسنًا تدريجيًا في الوضع، إلا أن اليونان ما زالت تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ثانيا : اسبانيا :

- **أسباب الأزمة:**

فقدان الثقة في السوق المالية :زادت المخاوف من قدرة إسبانيا على سداد ديونها، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وتدني الثقة في السوق المالية.

انخفاض القيمة العقارية :شهدت إسبانيا في فترة ما قبل الأزمة ارتفاعًا هائلاً في قيمة العقارات، وعندما تدهورت السوق العقارية، أثر ذلك على القطاع المالي والاقتصادي بشكل كبير.

البطالة المرتفعة :ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير جراء تراجع الاقتصاد وتداعيات الأزمة المالية على القطاعات المختلفة.

- **تأثيرات الأزمة:**

برامج التقشف والإصلاح الاقتصادي :اضطُرت إسبانيا إلى تبني برامج تقشفية صارمة وإجراءات اقتصادية هيكلية للتعامل مع الديون وتحسين الاقتصاد.

ضغوط على الميزانية العامة :كان هناك تحديات كبيرة في إدارة الميزانية العامة للدولة وتقليص العجز المالي.

تراجع الاستثمار العام والخاص :شهدت الاستثمارات في البنية التحتية والقطاع الخاص تراجعًا بسبب عدم اليقين الاقتصادي.

رغم التحسن التدريجي في الوضع الاقتصادي في إسبانيا، إلا أن الأزمة السابقة تركت أثراً عميقًا على الاقتصاد والمجتمع، واستمرت تداعياتها لفترة طويلة في عدة جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا : البرتغال

أزمة الديون السيادية في البرتغال كانت جزءًا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت منطقة اليورو بشكل عام، وشهدت البرتغال تأثيرات كبيرة بسبب تراكم الديون وتدهور الوضع الاقتصادي.

- **أسباب الأزمة:**

تراكم الديون الحكومية :كانت البرتغال تعاني من مستويات عالية من الديون الحكومية، مما زاد من الضغوط على الميزانية وقدرتها على سداد الديون.

انخفاض النمو الاقتصادي :شهدت البرتغال تباطؤاً في النمو الاقتصادي، مما أثر على القدرة التنافسية وزاد من صعوبة سداد الديون.

ضغوط السوق المالية :تزايدت الضغوط على السوق المالية البرتغالية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وتقلص إمكانية الوصول إلى التمويل الدولي بأسعار معقولة.

- **تأثيرات الأزمة:**

برامج التقشف والإصلاح الاقتصادي :اضطُرت الحكومة البرتغالية إلى تبني برامج تقشفية وإصلاحات هيكلية للحد من العجز المالي وتحسين الإدارة المالية.

زيادة معدلات البطالة :ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير جراء التدابير التقشفية وتأثيرات الأزمة على الاقتصاد والقطاعات المختلفة.

تراجع الإنفاق العام :شهدت البرتغال تقليصات في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والبنية التحتية بسبب ضغوط الديون والتزامات المالية.

على الرغم من تبني البرتغال لسياسات التقشف والإصلاح، إلا أن التحسن الاقتصادي كان بطيئًا وتركت الأزمة تأثيرات عميقة على الاقتصاد والمجتمع البرتغالي، ولا تزال البلاد تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية في سبيل استعادة الاستقرار والنمو المستدام[5].

---

[5] معيزي نجاة، بوزرب خيرالدين، الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية 2011- 2013 -دراسة تحليلية، -مجلة جديد الاقتصاد، عدد ،13 ديسمبر ،2018 ص ص: 52-55

- **المطلب الثاني : تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاتحاد الأوروبي :**

1 .التأثير السلبي على البنوك الأوروبية: فمن ضمن الديون اليونانية 38 مليار يورو للبنوك اليونانية والبقية معظمها تحتفظ به المؤسسات الأوروبية منها نحو 60% لدى البنوك الأوروبية الرئيسية نصيب البنوك الفرنسية في حدود 25% أي 54 مليار يورو، والألمانية 15% أي 30 مليار يورو .

وعليه فان دول مجموعة اليورو تقع بين خيارين غير مريحين، أما إنقاذ الحكومة اليونانية أو إنقاذ بنوكها. وعليه إختارت دول اليورو ما إعتقدت أنه الاسهل وهو دعم الحكومة اليونانية .

2 .التأثير السلبي على دول الإتحاد لأوروبي الغارقة في الديون: وهي إضافة إلى اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وإيرلندا التي بلغ مجموع ديونها 1.2 تريليون يورو. كما أن أغلب ديونها وسنداتها تحتفظ به البنوك الأوروبية، منها 225 مليار يورو للبنوك الالمانية و210 مليار يورو للبنوك الفرنسية .

3 .التأثير السلبي على العملة الأوروبية الموحدة: وهي العملة الموحدة اليورو، الذي بدأ سعر صرفه بالانخفاض وبدأت دول أعضاء عدة تتحدث عن إمكانية خروجها من هذه العملة، وفي الوقت الذي تطرح هذه العملة نفسها بديلا أو رديفا للدولار كاحتياطي دولي. ولا ننسى أن البنك المركزي الأوروبي يحتفظ بكميات هائلة من سندات الدول الأوروبية المثقلة بالديون رهنا من البنوك الأوروبية مقابل حصولها على السيولة.[6]

---

[6] خالد أحميمة، لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و أثارها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق ، ص : 544

- **المطلب الثالث : دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية :**

  - **السياسات المقترحة من قبل الصندوق في منطقة اليورو: هناك ثلاثة أمور حتمية ينبغي مراعاتها :**

تقوية النمو، والحيلولة دون توقف عمل البنوك ورفع مستويات رأس المال وليس تقليص القروض للحفاظ على التمويل المنتظم كما أن تخفيضات الموازنة ليست حلا لكل البلدان والسماح بحرية عمل أدوات الضبط التلقائي الضرائب والإنفاق؛

تعزيز جدران الحماية، حيث أن ايطاليا واسبانيا بلدان قادرة على سداد ديونها إلا أنها وقعت في براثن أزمة الإعسار بسبب تكاليف التمويل غير الطبيعية وهو ما ينعكس سلبا على استقرار النظام المالي فمن الضروري قيام البنك المركزي الأوروبي بتوفير دعم السيولة اللازم لتحقيق الاستقرار في التمويل المصرفي وأسواق السندات السيادية

تعميق التكامل، من خلال زيادة اقتسام مخاطر الجهاز المصرفي عبر الحدود وإقامة تكامل مالي من خلال رقابة موحدة وهيئة واحدة وصندوق واحد لتأمين الودائع، فلا مبرر للاستمرار في انتهاج سبع عشرة سياسة مالية مستقلة تماما جنبا إلى جنب مع سياسة نقدية واحدة .

كما أعلن القادة الأوروبيون أن شروط الإقراض الميسرة المتفق عليها بالنسبة لليونان ستنطبق أيضا على ايرلندا والبرتغال، وهما البلدان المرتبطان ببرامج مع لاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي .

ودعا الصندوق إلى إرساء قواعد جماعية أقوى للاتحاد الأوروبي للمساعدة في فرض انضباط المالية العامة واستكمال إطار الاستقرار المالي الأوروبي وسيؤدي تعزيز الحوكمة الاقتصادية إلى دعم الثقة في منطقة اليورو والمساعدة على تهدئة تقلب الأسواق الذي يهدد هروب الاستثمارات وتخفيض النمو وفي 2016، لا يزال الناتج أقل من المستوى الممكن في عدد من لاقتصاديات المتقدمة لا سيما

منطقة اليورو. وفي الربع الثالث من العام، سجل النمو أرقاما أولية أعلى إلى حد ما من التنبؤات ظل الطلب المحلي متماسكا السابقة في بعض الاقتصاديات مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، حيث بصورة أفضل من المتوقع في أعقاب تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي.[7]

[7] تقي الدين قاسمي ، –يوسف غريس ، اشكالية أزمة الديون السيادية في العام ، ذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ل م د فرع: العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2019 – 2020 ، ص 78

خاتمة :

في ختام بحث أزمة الديون السيادية ، يظهر بوضوح أن هذه الأزمة لم تكن مجرد تحدٍ اقتصادي لدول معينة بل كانت تحدًا للاتحاد الأوروبي بأسره وللثقة في النظام المالي الدولي. كانت الأزمة تصاعدية ومتشعبة، تؤثر على عدة دول في المنطقة بطرق مختلفة وتركت آثاراً عميقة.

وضحت الأزمة أهمية التنمية المستدامة وضرورة تنويع الاقتصادات وتقوية الهياكل المالية للدول. كما أظهرت أهمية الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة وضرورة تبني سياسات مالية مستدامة.

على الصعيد العالمي، أظهرت أزمة الديون السيادية الأوروبية التداعيات الواسعة والتأثير الكبير للاقتصادات المترابطة. لذا، تحمل الدروس المستفادة من هذه الأزمة أهمية كبيرة للدول الأخرى، حيث تحتاج إلى التركيز على الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي.

تمثل الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية السليمة أدواتٍ فعّالة للتصدي لمثل هذه الأزمات المالية. ومن المهم أيضًا العمل على تحسين التعاون الدولي وتعزيز الإدارة المالية لضمان تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

قائمة المصادر و المراجع :

1. **خالد أحميمة، لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و أثارها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات 1 المالية والمحاسبية، مجلد ،01 عدد ،09 جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر ، ،2017**
2. **رحال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد ألاوروبي في إدارة ازمة الديون السيادية ألاوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد ،09 عدد ،09 جامعة محمد خيضر بسكرة، ،2016**
3. **محمد سعيد محمد الزملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية،مصر 2011،**
4. **محمد نزهان محمد سهو، مجلة الادارة والاقتصاد، الازمات المالية العالمية الراهنة،المفهوم والأسباب والتداعيات،العدد ،83 مقبول للنشر 24-04-2010**
5. **معيزي نجاة، بوزرب خيرالدين، الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية 2011- 2013 –دراسة تحليلية، –مجلة جديد الاقتصاد، عدد ،13 ديسمبر ،2018**
6. **تقي الدين قاسمي ، –يوسف غريس ، اشكالية أزمة الديون السيادية في العام ، ذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ل م د فرع: العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2019 – 2020**